مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

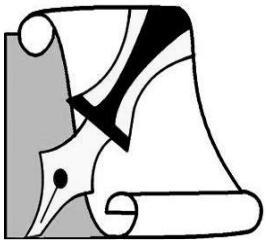

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

نفتالي بينيت: التموضع السياسي والتحديات

1 – مدخل:

بصرف النظر عن عدد المقاعد التي نالها حزب "يمينا" في الانتخابات التشريعية الأخيرة وهي ستة مقاعد فقط، فإن نفتالي بينيت، زعيم الحزب، هو أول رئيس حكومة اسرائيلي من تيّار "الصهيونيّة الدينيّة"، وأول رئيس حكومة يلبس "كيبا" اي القلنسوة على رأسه، في إشارة إلى توجّهاته الدينيّة، وأول رئيس حكومة شغل سابقًا منصب رئيس مجلس المستوطنات في الضفّة الغربيّة. أمّا كيف أصبح رئيس حكومة بستة مقاعد فقط، فهذا لأن السياسة الإسرائيليّة باتت منقسمة حول شخص نتنياهو بالذات، بحيث استعد أغلب الأطراف لدفع أي ثمن من أجل إطاحته واستبداله. فمن هو نفتاليّ بينيت؟ وإلى أي فئة ينتمي، وما قناعاته الأيديولوجيّة، والطريقه التي سلكها وصولًا إلى رئاسة الحكومة، وعلاقته الاستثنائيّة بنتنياهو، وما أوجه الشبه والاختلاف والصراع الشخصي الذي رافقه ائتلاف أيديولوجي وصل إلى حد قال عنه نتنياهو في مرحلة من المراحل "حليف طبيعي"، وما الذي قام به بينيت خلال فترة زعامته لتيّار الصهيونيّة الدينيّة في السياسة الإسرائيليّة؟

ولد بينيت في العام 1972، بعد أن هاجر والداه من نيو جيرسي في الولايات المُتحدة إلى فلسطين المُحتلة في العام 1967، وعادوا مرتين إلى الولايات المُتحدّة، واستقرّوا نهائيًا هو وعائلته في مدينة حيفا الفلسطينيّة بعد أن عاد والده إلى فلسطين للمُشاركة في حرب تشرين الاول 1973.

خدم بينيت في وحدة النُخبة في رئاسة الأركان "ساييرت متكال"، التي تخرّج منها كُل من نتنياهو وإيهود براك وغالبيّة رؤساء الحكومات الإسرائيلية السابقين، وتخرّج فيها، وقاد وحدة "مغلان" الاستخباريّة التي تنشط فيما يُسمّى "قلب المعركة" و"وراء خطوط العدو"، ليكون في لبنان في العام 1996 خلال عدوان "عناقيد الغضب". وبحسب صحيفة "هآرتس"، كان بينيت لا يحترم قياداته العسكريّة، ووقع في مأزق اثناء عمليّة إطلاق نار مُتبادل مع قوّات المقاومة الاسلامية اللبنانية ليطلب النجدة ويوجّه نيران المدفعيّة إلى مخيّم قانا وقواعد الأمم المُتحدة بهستيرية، ما أدّى إلى استشهاد 102 شخصاً، وهو ما سمّي بمجررة قانا.

أمّا الحدث الثاني المُهم جدًا في مسيرة بينيت العسكريّة، فكان العدوان على لبنان في العام 2006، حيث كان بينيت جنديّا احتياطيا استُدعي للمُشاركة، وعلى الرغم من أنّه لم ينشر حتّى اليوم عن أي من المجازر التي قادها "الشاب الهستيريّ" في لبنان، إلّا أن عدوان العام 2006 شكّل نقطة التأسيس في مسيرته السياسيّة– الجماهيريّة لاحقًا حتّى يومنا هذا، على صعيدين: أولًا، مصرع أقرب صديق له، وهو عمانويل مورانو، الجندي الوحيد الذي لم تُكشف هويّته حتّى بعد موته بسبب حساسيّة العمليّات التي قام بها خلال خدمته في الاستخبارات والشاباك، ولم يُنشر اسمه إلّا بعد وفاته؛ وثانيًا، رؤيته بأن حرب العام 2006 كانت عبارة عن فشل عسكري إسرائيلي.

بعد الحرب، بدأ بينيت عمليًا مسيرته الجماهيريّة– السياسيّة، من مبدأ تصحيح الخطأ والخراب القائم في الدولة. فمُباشرة نشط وكان من المؤسسين لما سُمي "احتجاج جنود الاحتياط"، وطالب باستقالة رئيس الحكومة حينها إيهود أولمرت ووزير حربه عمير بيرتس، بالإضافة إلى دان حالوتس، قائد هيئة الأركان حينها. وفي هذه المرحلة بدأ بينيت يبرُز كرجل مُعارضة إلى جانب نتنياهو زعيم المُعارضة حينها، وشغل منصب مدير مكتب الأخير. ومن هُنا، فإن بداية طريقه السياسيّ، كانت على أساس تصحيح مسار عسكريّ، وهو ما استمر به خلال السياسة أيضًا، واشتهر بمعارضته لإيقاف العدوان على قطاع غزّة في عام 2014، رغم أنّه كان حينها وزيرًا للتربية والتعليم. لذلك مثلًا، يُقال في الإعلام الإسرائيليّ إن بينيت لا يملك كاريزما نتنياهو، ولكنّه يبث طاقة قائد في المعركة، يجر خلفه الجنود وليس المصوّتين. أمّا فلسطينيًا، فشارك بينيت في عمليّة "السور الواقي" التي اجتاح خلالها جيش الاحتلال الضفّة الغربيّة، وخدم في منطقة طولكرم، ويؤمن بضرورة الإعدام الميداني للمقاومين. ففي العام 2013، قال خلال مُقابلة صحافيّة إنّه يجب قتل أي منفّذ عمليّة في الميدان، وعندما قال له الصحافيّ: هذا غير قانوني. أجاب بينيت: "أنا قتلت الكثير من العرب في حياتي، ولا أرى أي مشكلة في ذلك".

2– طموحات بينيت:

يُعد بينيت من أكثر الشخصيّات السياسيّة الإسرائيليّة تمسّكًا بالرواية التوراتيّة على صعيد سياسي استيطاني، وفي الوقت ذاته يُعد من أهم الرموز الدينيّة التي تسعى إلى دمج المستوطنين المتديّنين في ما يُسمّى "المينستريم– الشريحة الشعبيّة الواسعة". وتُشكّل هذه الثنائيّة، في الحقيقة، سيرة حياة بينيت السياسيّة.

شغل في بداية طريقه السياسي منصب رئيس "مجلس مستوطنات الضفة الغربية أو ما يسمونها "يهودا والسامرة"، وهو الهيئة الأعلى التمثيليّة والتنفيذيّة للمشروع الاستيطاني في الضفّة أمام الحكومة الرسميّة الإسرائيليّة وأمام العالم والمُتبرّعين. ومن هذا الموقع، انطلق بينيت كمستوطن رغم سكنه داخل الخط الأخضر، كمُتديّن يؤمن بالتوراة مصدراً لشرعيّة الاستيطان في الضفّة، ووجوده في أراضي 48 إشارة إلى أن مشروعه لا يرى الخط الأخضر.

ينتمي بينيت إلى أكثر التيّارات رجعيّة ودينيّة في الصهيونيّة، الذي يقوده الحاخامات ويقرّرون خطواته السياسيّة. وفي الوقت عينه هو خرّيج المدارس الأميركيّة، ومتزوّج من غير مُتديّنة، ويتحدّث الإنكليزيّة بطلاقة، مع خلفيّة عسكريّة واضحة ، بالإضافة إلى أنّه يُعد حداثيًّا اجتماعيًا وثقافيًا. و بكلمات أخرى: بينيت هو نتنياهو صغير، ولكنّه متديّن جدًا على الصعيد السياسي بكُل ما يخص الموقف من الاستيطان وما يسمى "أرض إسرائيل الكُبرى". وهو ما أكّده بالمُناسبة خلال خطابه الذي يُبرّر من خلاله انزياحه لحكومة مع لابيد بالقول "أنا رجل إسرائيل الكُبرى". ولكن هذا الإطار، الإطار الاستيطانيّ الدينيّ ومؤسساته، هو إطار نُخبوي في طبيعته، مُغلق وغير مُنفتح على الفئات الواسعة إسرائيليًّا، التي تُقرّر رئيس الحكومة.

3 – المرحلة التأسيسية:

أسّس بينيت في بداية طريقه الخاصّة في السياسة في العام 2012 مع شريكته حتّى اليوم أيليت شاكيد حزب "الإسرائيليين"، وكان شعاره "إعادة الصهيونيّة إلى المركز"؛ أي إدخال الصهيونيّة في نُسختها الدينيّة إلى مركز الحيّز العام الإسرائيلي. ولكن ما حصل فعليًا أن بينيت تراجع عن تأسيس الحزب وخاض الانتخابات في إطار حزب "البيت اليهودي"، وهو ائتلاف واسع لأحزاب "الصهيونيّة الدينيّة". ولكنّه استطاع أن يأخذ "الصهيونيّة الدينيّة" من إطار مفهوم ضمنًا ضمن مُعسكر نتنياهو إلى إطار يُصارع على مناصب، وقادر على المُعارضة والبروز، ولكن في إطار الحكومة نفسها مع نتنياهو، فشكّل الجناح اليميني الديني في حكومات نتنياهو

المتعاقبة، وكان يعمل دائمًا على المزايدة على نتنياهو من اليمين بكُل ما يخص الحملات العسكريّة، فدفع دائمًا إلى استمرارها، وإلى مزيد من القمع والدم. أما فيما يخص الاستيطان، فكان المُمثّل الأول والأساسيّ للمستوطنين ومجموعات الضغط في حكومات نتنياهو.

في الوقت ذاته، لم يتنازل يومًا عن طموحه الكبير الذي يستوجب أن يكون خارج إطار الحزب "النُخبوي" والاندماج في "المينستريم". لذلك، حاول بداية فتح "الصهيونيّة الدينيّة" الأشكنازيّة لفئات أوسع في المُجتمع الإسرائيلي، فأراد أولًا إدخال لاعب كرة قدم شرقي إلى صفوف "البيت اليهودي"، لكنه لم يستطع بسبب رفض الحاخامات، وقام بعدها باشتراط تعيينه وزيرًا للأمن وإلّا سيقوم بإسقاط حكومة نتنياهو بعد استقالة أفيغدور ليبرمان من المنصب، إلّا أن نتنياهو تواصل مع الحاخامات الذين وضعوا حدًا لطموح بينيت.

بعد هذا الموقف، استقال كل من بينيت وشاكيد من "البيت اليهوديّ"، وأسّسا سوية حزب "اليمين الجديد" كحزب خارج إطار سيطرة الحاخامات، يستطيع الحديث مع الجمهور "المُحافظ" و"الشرقي"، وهو الشريحة الأوسع في السياسة الإسرائيليّة، والقاعدة الانتخابيّة الأساسيّة للحزب الحاكم "الليكود". هذا كان طموح بينيت وشاكيد الأساسي، أن يكونا جزءًا من الحزب الممثّل الاوسع للشرائح الاجتماعيّة الإسرائيليّة، لذلك كانت صفقة نتنياهو لكليهما التنازل عن الانضمام إلى حكومة مع لابيد مُقابل دمجهما ومنحهما مواقع ومفاصل قوّة في حزب "الليكود"، وهو الحلم القديم الجديد لهما، الذي منعه عنهما نتنياهو وزوجته طيلة المسار السياسي.

لم يكن خروج بينيت من العمل في مكتب نتنياهو في الحقيقة بطريقة سلمية، بل تُشير كافة التسريبات والتقارير الإعلاميّة إلى أن إنهاء عمل كُل من شاكيد وبينيت في مكتب نتنياهو جاء بعد طرد ومشاكل عدّة مع نتنياهو وزوجته وابنه. وهو ما يُفسّر تعامل نتنياهو مع بينيت منذ العام 2018 حتّى اليوم: لا يدعوه نتنياهو للحكومة، رغم أنّه حليف طبيعي، إلّا إذا كان الخيار الأخير لتشكيل الحكومة. وفي الحكومة الأخيرة التي شكّلها مع بيني غانتس، لم يُدخل نتنياهو بينيت إليها نهائيًا. ويعود ذلك أولًا إلى طموح بينيت البارز جدًا في خلافة نتنياهو، وثانيًا إلى الشبه الكبير جدًا بينهما من حيث عمليّة الأمركة التي مرّا بها، والحداثة، والإنكليزيّة، بالإضافة إلى أن بينيت يطرح ثنائيّة "التديّن– الحداثة" في الوقت الذي يعمل فيه نتنياهو على التحالف مع المتديّنين دون أن يكون منهم.

4 – دولة في غزّة وأخرى في الأردن:

كان أحد أهم التصريحات التي صدرت عن بينيت بخصوص المسار السياسي مع السُلطة الفلسطينيّة والدولة الفلسطينيّة عمومًا، بأنّه قال إن "الفلسطينيين يملكون دولتين، الأولى في قطاع غزّة والثانية في الأردن". وهذا بالإضافة إلى كونه رئيس مجلس المستوطنات، يُشكّل مقولة مهمة جدًا بكُل ما يخص الصراع على الضفّة الغربيّة: غير قابلة للتفاوض أصلًا. وهذا ما يؤكده من خلال اعتبار الضفّة "أراض مُحرّرة" وليست مُحتلة. أمّا بكُل ما يخص السكّان الفلسطينيين في الضفّة، فإنه ينظر إليهم كمُقيمين فيها كأفراد ومجموعات مُفرّقة في مناطق عدّة، وليس كجماعة قوميّة لها حقوق قوميّة ووطنيّة، فضلًا عن أنه من أشد الداعمين لمشروع الضم، إن لم يكن رمزًا من رموز ضم الضفّة وممثّل التيّار الاستيطاني. أمّا فيما يخص قطاع غزّة، فيعتبره بينيت الكيان الفلسطيني، الذي يشكّل بديلًا عن الضفّة، ويُعارض بشدّة الربط ما بين الضفّة والقطاع.

أما بالنسبة إلى الفلسطينيّين في أراضيّ 48، فإنّه يراهم في الموقع ذاته الذي يتعامل به مع الفلسطينيّين في الضفّة مع اختلاف بسيط: المواطنة تُشكّل الإطار لحقوق فرديّة ومدنيّة. أمّا بالنسبة إلى الحقوق القوميّة الجماعيّة، أو الاعتراف بهم كأقليّة قوميّة، فهذا غير وارد نهائيًا. والدليل على ذلك ما وافق على منحه لمنصور عبّاس، وأشار إليه في البيان: قضايا مدنيّة، وصفر قضايا قوميّة. هذا هو جوهر التعامل مع الفلسطيني في أراضي 48، وهو بالمُناسبة لا يختلف بتاتًا عن نتنياهو إلّا في شيء واحد يجعل من بينيت أخطر من نتنياهو: الدين. فبالنسبة إلى بينيت ومدرسته الفكريّة، الشرعيّة نابعة من التفوّق الديني اليهودي، ويرى في "الأغيار" – (غوييم) إطاره الفكري والأيديولوجي، بينما يرى نتنياهو أن التفوّق نابع من القوّة البحتة وموازينها.

يُعد بينيت الصورة الأمثل والأكثر حقيقيّة، لما قام نتنياهو بتربيته خلال أكثر من 12 عامًا في السياسة وفي المُجتمع الإسرائيلي: مُحافظ دينيًا سياسيًا بكُل ما يخص "أرض إسرائيل الكُبرى"؛ ليبراليّ متوحّش اقتصاديًا، ومليونير قد باع شركة بما يُعادل 145 مليون دولار تقريبًا؛ عسكري نُخبويّ ذو خلفيّة سياسيّة وليس عسكريًّا كرئيس هيئة أركان سابق مثل غانتس أو رابين؛ منفتح على قضايا الحريّة الشخصيّة، اجتماعيًا وداخليًا، بشكل يتناقض كليًا مع الرؤية التوراتيّة السياسيّة؛ شرعيّته السياسيّة نابعة من علاقته مع التيّارات الدينيّة والمستوطنين في الضفّة؛ يؤمن بالقوّة كأداة ضبط السياسة الداخليّة وليس الأخلاق.

هذا كلّه يلتقي في شخص بينيت، لذلك حاول نتنياهو تصفيته سياسيًا منذ دخوله معترك السياسة، أمّا مثال بينيت الأعلى منذ الشباب، فلم يكن نتنياهو، بل يوني شقيق نتنياهو، الذي أطلقه على اسم ابنه الأكبر تيمنًا به، على اعتبار أنّه عسكري ضحّى بعمره في عمليّة "عنتيبي" المعروفة في اوغندا، وليس نتنياهو السياسي. أمّا فيما يخص العنصريّة، ففي الوقت الذي يشتق نتنياهو عنصريّته من منبع أيدلويوجيا "الجدار الحديديّ" والقوّة القوميّة، فإن منبع أيديولوجيا بينيت هي التوراة، ويشتق عنصريّته مما يُسمّى توراتيًا "الأغيار" (غوييم)، فنتنياهو يرى أن هُناك قوميّة فلسطينيّة يجب الإجهاز عليها، بينما يرى بينيت في الفلسطيني بكونه "غير اليهوديّ" الذي عليه أن يقبل بمكانة العبد في "الدولة اليهوديّة".

عمليًا، نحن أمام نُسخة تقوم على نتنياهو، ولكنّها مُختلفة: أكثر "هستيريّة" وأقل تحملًا للضغوط، وهذا ما تُثبته الحملات الانتخابيّة المُستمرة التي كانت تنتهي ببينيت دائمًا في تعهّده بأنه سيكون ضمن حكومة نتنياهو؛ أكثر عنصريّة من نتنياهو بسبب الإطار الديني الذي ينظم عمله؛ وهو أقل شعبية لحقيقة أنّ نتنياهو استطاع دائماً تحجيمه في كُل انتخابات ولم يتعد في يوم من الأيّام عشرة مقاعد، وهو ما يجعله أكثر تطرفًا للحصول على قاعدة انتخابيّة غير موجودة خلال وجوده في منصب رئاسة الحكومة؛ أقل براغماتيّة من نتنياهو بسبب انعدام الكاريزما التي كانت تسمح لنتنياهو بشرعنه تصرّفاته البراغماتيّة وإقناع المُجتمع بها من جديد. وباختصار: بينيت نُسخة من نتنياهو، لكنه أكثر عنصريّة ومراهقة وتفاهة.

5 – بينيت يرث نتنياهو:

شنّت الوزيرة والقيادية السابقة في حزب الليكود ليمور ليفنات هجوما لاذعا على رفيقها ورئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو، عبر سلسلة مقالات كتبتها في "يديعوت أحرونوت" ومقابلات صحافية لعدد من وسائل الإعلام. ودحضت ليفنات اتهامات نتنياهو للحكومة الجديدة بأنها حكومة يسار، فأظهرت أن أكثر من 70 في المئة من أعضاء حكومة نفتالي بينيت الجديدة محسوبون على كتل اليمين والوسط. ووبخت ليفنات رئيسها السابق على العنف اللفظي الذي استخدمه وأجاز لأعضاء كتلته باستخدامه خلال جلسة الثقة، ولم تظهر الوزيرة التي كانت محسوبة فيما مضى على صقور الليكود أي أسف على خسارة حزبها للسلطة، بل على العكس قالت إن ما جرى أمر طبيعي ومطلوب بعد أن قام نتنياهو بتدمير الحزب. واللافت أن ليفنات، وفور

تشكيل الحكومة الجديدة أصرّت على استخدام تعبير "رئيس الحكومة السابق" عدة مرات عن نتنياهو في مقال واحد، ثم وجهت رسالة لنتنياهو خاطبته فيها بصفته "رئيس المعارضة" عدة مرات أيضا في تصميم ملحوظ على استخدام هذه العبارات لوصف صاحب أطول ولاية في تاريخ حكومات إسرائيل (15 سنة) وكأن الكابوس الذي كان جاثما على صدر إسرائيل طوال الفترة الماضية قد أزيح نهائيا، وهو ما يفسر جزئيا التحالفات الغريبة التي نشأت بائتلاف الأحزاب الثمانية الذي قاد إلى تشكيل "حكومة التغيير" برئاسة نفتالي بينيت.

ذكّرت ليفنات نتنياهو في مقالها في "يديعوت أحرونوت" بتاريخ 2021/6/14 بـ"نضالهما" المشترك لتثبيت شرعية فوز الليكود برئاسة مناحيم بيغن في انتخابات العام 1977، وكذلك فوز الليكود برئاسة نتنياهو في انتخابات 1996 بعد أشهر قليلة من اغتيال إسحق رابين، وفي الحالتين راجت ادعاءات أوساط من حزب العمل أن هذا الفوز غير شرعي، وهو ما كرره نتنياهو نفسه تجاه رئيس الحكومة الجديد بينيت، من خلال الطعن في شرعية هذا الفوز الذي سيعرض أمن إسرائيل وسلامتها للخطر، وأن هذا التغيير سوف يبهج أعداء إسرائيل وخاصة الإيرانيين الذين سيقيمون الاحتفالات. وخاطبت ليفنات رفيق دربها السابق: "يبدو أنك بملء الغرور والغطرسة، تظن أن لا أحد سواك مؤهل لشغل منصب رئيس الحكومة، فأنت موعود لهذا المنصب وولدت من أجله، لكن خلافا للوزراء وأعضاء الكنيست الصامتين الذين يسيرون وراءك، ثمة كثيرون باتوا مقتنعين أنه آن الأوان لتغييرك واستبدالك".

يمكن لسيرة بنيامين نتنياهو وإنجازاته وإخفاقاته أن تملأ كتبا كثيرة، فثمة الكثير من الإثارة في الحياة الشخصية لهذا الرجل الذي برز فجأة من الصفوف الثانوية لحزب الليكود في أواخر عهد إسحق شامير، ليتجاوز عددا من رؤساء المعسكرات والأمراء التاريخيين في الحزب أمثال أريئيل شارون ودافيد ليفي ودان مريدور، ويتقدم بسرعة من سفير إسرائيل في الولايات المتحدة إلى عضو كنيست ونائب وزير الخارجية في العام 1988. ولا يقتصر تأثير نتنياهو على كونه صاحب أطول مدة بين رؤساء حكومات إسرائيل، فهو صاحب بصمات كثيرة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية، كما أن لديه كثيرا من الإنجازات السياسية والدبلوماسية من خلال فك عزلة إسرائيل الدولية وبناء علاقات متميزة مع دول مهمة كانت تاريخيا من أنصار العرب والفلسطينيين مثل روسيا والصين والهند والبرازيل، إلى تحقيق اختراقات في العمق العربي والإسلامي وبناء علاقات وثيقة مع عدد من الدول والمحاور الإقليمية الأفريقية وصولا إلى التطبيع وإقامة علاقات دبلوماسية

كاملة مع الإمارات العربية والبحرين والسودان والمغرب. ولعل الإنجاز الأكبر لنتنياهو خلال ولاياته المتتالية هو ما حققه مع الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الذي اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب الى القدس، كما اعترف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل، وارتباط هذه الإنجازات بمشروع "صفقة القرن"، مع أنه رفع من التداول رسميا برحيل ترامب، لكنه ما زال موضع التطبيق العملي وخاصة مع المشاريع والخطط الاستيطانية التي أطلقها نتنياهو.

على المسار السياسي كانت الفترة الطويلة التي تسلم فيها نتنياهو السلطة، 1996–1999، ثم من 2009–2021 أكثر من كافية لفرض رؤية اليمين الإسرائيلي لأية تسوية محتملة والتي يمكن تلخيصها عمليا بتدمير أي فرصة لقيام دولة فلسطينية مستقلة من خلال مواصلة السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضم القدس وتهويدها، وتكثيف الاستيطان، والسيطرة على طول الحدود مع الأردن. وتفترض التسوية التي تبناها نتنياهو وعمل على تكريسها استحالة إنجاز تسوية سياسية مع الفلسطينيين في هذا الجيل، وأن أقصى ما يمكن تقديمه للفلسطينيين هو السلام الاقتصادي، في حين تتركز الجهود لإنجاز تسوية إقليمية تحقق التطبيع مع الدول العربية وتبني تحالفا بين إسرائيل والدول العربية "المعتدلة" لمواجهة إيران وحلفائها. ويورد أنطوان شلحت في كتابه "بنيامين نتنياهو، عقيدة اللاحل" (مدار، 2014) عددا من القرائن التي توضح كيف لجأ نتنياهو إلى إطلاق تصريحات ملتبسة كما جرى في خطابه الشهير في جامعة بار إيلان (14 حزيران 2009) بهدف تجنب الضغوط الدولية أو إرضاء إدارة باراك أوباما في ذلك الوقت، وفي النتيجة لم يتعد الأمر مجرد تقديم ضريبة كلامية سرعان ما جرى التراجع عنها بالأفعال والأقوال.

إنجازات نتنياهو إذن كثيرة، في مجالات تحسين مكانة إسرائيل الدولية دون المساس بمنظومة الاحتلال والاستيطان، ترافقها أيضا قفزات ملحوظة للاقتصاد الإسرائيلي (بمعزل عن عدالة توزيع الدخل)، وإدارة لافتة لأزمة كورونا استطاع بعدها التفاخر بأن إسرائيل هي أول دولة في العالم تخرج من الجائحة وتفتح الأسواق. وإلى جانب ذلك قطع نتنياهو أشواطا بعيدة في "تهويد" المجتمع الإسرائيلي وحسم التناقض التاريخي بين يهودية الدولة وديمقراطيتها لصالح الصفة الأولى من خلال إقرار قانون أساس القومية إلى جانب سلسلة من القوانين التمييزية لصالح اليهود. فكيف إذن يتحول نتنياهو إلى كابوس لدى قطاعات عريضة من الجمهور الإسرائيلي وتتحد كل هذه القوى السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار للتخلص من حكمه؟ كيف

تخبطت إسرائيل في أزمة سياسية شاملة وعجزت عن تشكيل حكومة مستقرة على الرغم من وجود أغلبية يمينية حاسمة في البرلمان؟ ووسط ذلك يتبين أن شخص نتنياهو، وليس حزب الليكود، هو العقبة الكأداء أمام تشكيل الحكومة وهو الذي جرّ الدولة إلى خوض أربع دورات انتخابية للكنيست خلال عامين وهدد بالتوجه إلى دورة خامسة.

يمكن العثور على كثير من الحسابات والضغائن الشخصية لدى "معسكر التغيير" وتحديدا لدى قادته الذين عمل معظمهم تحت رئاسة نتنياهو خلال حكوماته المتتالية، ينطبق ذلك على رئيس الحكومة نفتالي بينيت، وعلى جدعون ساعر الذي كان قائدا بارزا في حزب الليكود وعانى مرارا من تهميش وإقصاء نتنياهو له إلى درجة الإذلال، كذلك على أفيغدور ليبرمان رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، وحتى يائير لبيد مهندس الحكومة الجديدة، وصولا إلى آخر المخذولين بيني غانتس الذي تنكر نتنياهو لكل وعوده له.

من المشكوك فيه أن تؤدي الأحقاد الشخصية إلى مثل هذه القطيعة والاصطفافات التي فاقمت أزمة النظام السياسي الإسرائيلي، ففي السياسة عادة ما تتنحى المشاعر الشخصية لتنتصر لغة المصالح والمنافع، جرى ذلك مع أفيغدور ليبرمان الذي تناسى خصوماته مع رئيسه السابق وعاد للعمل معه من بوابة التحالف بين حزبين، وحتى بخوض الانتخابات ضمن قائمة واحدة في دورة انتخابات الكنيست التاسع عشر في كانون الثاني 2013، وكان يمكن أن تعالج الأمور مع باقي الخصوم والمنافسين على القاعدة نفسها، لا سيما وأن بعض هؤلاء، مثل بيني غانتس وحزبه أزرق أبيض، كانوا مهددين بالخروج نهائيا من الساحة السياسية لو جرت انتخابات خامسة.

ليست العوامل الشخصية إذن هي العامل الحاسم أو الوحيد في توحيد النقائض ضد نتنياهو، لكنها وفق معظم الدراسات والتحليلات هي الباعث الأهم لسلوك هذا الأخير السياسي، وقد تكون الدافع وراء مواقفه المتقلبة، ففي السياسة تجاه القضية الفلسطينية والاحتلال ثمة من هم على يمينه بل أشد تطرفا منه، وهناك من يطابقونه في المواقف ومن هم على يساره، وينطبق الأمر عينه على قضايا الدين والدولة، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، بل إن نتنياهو نجح أحيانا في تقديم نفسه كمعتدل وصاحب موقف وسطي إذا ما قورن بحلفائه وشركائه في الحكم من حزبي "يمينا" و"الاتحاد الوطني"، وحتى لمن باتوا خصوما له كساعر وليبرمان.

ثمة من اتّخذ موقفا مبدئيا صارما من نتنياهو بادّعاء عدم أهليته لتولي السلطة بسبب توجيه عدة اتهامات بالفساد له، ويسود هذا الموقف لدى حركات جماهيرية، بينما يبدو التزام الأحزاب والقوى السياسية به متفاوتا ونسبيا، فبيني غانتس وحزبه وكذلك حزب العمل بزعامة عمير بيرتس التحقوا بنتنياهو وحكومته الخامسة التي تشكلت بعد انتخابات الكنيست الـ 23، على الرغم من أنهم أسسوا دعايتهم الانتخابية كلها على الطعن في أهلية نتنياهو للحكم، وينطبق الأمر عينه على نفتالي بينيت الذي تردد أكثر من مرة في الانضمام لنتنياهو أو لخصومه، فحسم أمره أخيرا بناء على حساباته الملحة وليس وفق موقف مبدئي أو أخلاقي. وتظهر سيرة نتنياهو أن قضيته المركزية هي التمسك بالسلطة بأي ثمن، حتى لو اقتضى الأمر توريط الدولة في حروب لا ضرورة لها، أو جرّها إلى انتخابات زائدة، وتعطيل جهاز الدولة بما في ذلك عدم إقرار الموازنة، وتجميد التعيينات مع كل ما يقتضيه ذلك من مصاريف باهظة وتأزيم للنظام السياسي، وبدا أن الاتهامات بالفساد التي قد تقود إلى السجن هي التي حركت نتنياهو ودفعته إلى الاستماتة في التمسك بالسلطة مهما كلف الأمر. وينقل شلحت في كتابه "بنيامين نتنياهو: عقيدة اللاحل" عن المؤرخ الإسرائيلي يحيعام فايس بعد رصده لثلاث من الحكومات التي ترأسها نتنياهو أن هدفه واحد لا يتغير وهو البقاء في السلطة، مشيرا إلى أنه أول رئيس حكومة في تاريخ إسرائيل يعتبر البقاء في السلطة هدفا أساسيا، وأنه ليس لديه هدف آخر يتخطى البقاء في كرسي الحكم. وشهوة نتنياهو للحكم والسلطة جعلت منه مقاتلا شرسا من أجل هذه الغاية، مستعدا لفعل أي شيء ومستخدما مهاراته الخطابية في الهجوم على خصومه وإثارة حميّة الجمهور اليميني. بعد توقيع اتفاق أوسلو وما تلاه من سلسلة عمليات تفجيرية، حرص نتنياهو، الشاب نسبيا في ذلك الوقت، على القيام بزيارات ميدانية لمواقع جميع العمليات واستثمار دماء القتلى في التحريض على اتفاق أوسلو والترويج لبرنامج الليكود. وبالشراسة والضراوة نفسها التي حرّض فيها على إسحق رابين ومن بعده على شمعون بيريس والتي ساهمت في شحن الأجواء والتمهيد لاغتيال رابين العام 1995، ثم التمهيد لفوز نتنياهو المفاجيء العام 1996، واصل نتنياهو الهجوم على خصومه ومنافسيه مستخدما أخطر الاتهامات بما في ذلك تهديد أمن إسرائيل وتعريض وجودها للخطر كما فعل بشكل شخصي ومن خلال أعوانه المقربين خلال نقاشات جلسة الثقة على حكومة بينيت – لبيد.

اصطدم نتنياهو خلال مسيرته الطويلة في الحكم مع كل مؤسسات الدولة تقريبا: مع مستشاره القانوني، ومع قضاة المحكمة العليا والجهاز القضائي بشكل عام، ومع الشرطة والأجهزة الأمنية، مع وسائل الإعلام التي ظل ينعتها بأنها يسارية وأنها هي التي لفقت له الاتهامات الباطلة، وكذلك مع الإدارات المهنية في وزارتي الصحة والمالية اللتين شهدتا سلسلة من الاستقالات بسبب خلافات مع نتنياهو، وحتى مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية وقيادتها التي غيّبها نتنياهو عن الاتصالات التمهيدية بشأن التطبيع مع الدول العربية والإسلامية.

عداء نتنياهو مع المؤسسة أتاح له التفلت من أي قيود وضوابط، وهذا المنهج امتد ليشمل حتى حزب الليكود بحسب الاتهام الذي وجهته ليمور ليفنات لنتنياهو، فقد تحول الليكود من حزب ذي مؤسسات نظامية وهيئات مقررة، ويتنافس فيه أقطاب بارزون، إلى حزب الزعيم الواحد الأوحد. فقادة الحزب صفّاهم نتنياهو ونحّاهم جانبا واحدا تلو الآخر، ويمكن تعداد قائمة طويلة من هؤلاء الذين تخلص منهم مثل بيني بيغن ودان مريدور وسيلفان شالوم وصولا لجدعون ساعر وليمور ليفنات، وقد حلّ محل هؤلاء قادة وشخصيات هم أقرب إلى كونهم أعوانا لنتنياهو يصفقون له ويدافعون عنه في كل ما يفعل، ويتجندون لخوض المعارك والقتال نيابة عنه حتى في معاركه الشخصية ضد أجهزة الدولة والقضاء.

من اللافت أنه وعلى الرغم من كل الاتهامات الجنائية، والذاتية المفرطة والفاقعة التي تجيّر مصالح الدولة لخدمة الشخص، والتسلط الفردي على الدولة ومؤسساتها، والكذب البواح على الجمهور كما على الحلفاء، ونكث الوعود، فإن بنيامين نتنياهو ما زال يحظى بشعبية غير قليلة في أوساط الجمهور الإسرائيلي. وتشير استطلاعات الرأي العام المتتالية إلى أن أكثر من 40 في المئة من الجمهور يرون أن نتنياهو ما زال هو الشخص الأفضل لرئاسة الحكومة، وهي نسبة تشير إلى أن نحو 50 في المئة من يهود إسرائيل يؤيدون نتنياهو على الرغم من كل ما ينسب له. هذه الحقيقة تشبه تلك التي تفيد أن أكثر من 70 مليون أميركي انتخبوا دونالد ترامب في تشرين الثاني الماضي على الرغم من علمهم بأنه عنصري ومعاد للنساء والأقليات ومتعجرف ومتحرش ومتهرب من الضرائب، ويمكن تفسير هذه الظاهرة بتحليل طبيعة اليمين الشعبوي الذي يعتمد على زعامة فردية مطلقة مع تهميش مؤسسات الدولة، ولكن في إسرائيل لا يمكن فصل ظاهرة نتنياهو عن التطورات العميقة في المجتمع الإسرائيلي الذي يتجه بشكل متسارع نحو تكريس وشرعنة نظام الفصل

العنصري (أبارتهايد)، فنظام كهذا يستدعي وجود زعامة فردية متفلتة من كل القيود والمؤسسات لا تعير أي اهتمام للقوانين ولا للمواثيق المحلية والدولية، لكن زعامة كهذه سوف تصطدم حتما مع شرائح وفئات واسعة في مجتمعها وليس فقط مع ضحاياها الفلسطينيين، وهو ما ظهر جزئيا في هذا التحالف الهجين الذين جاء بحكومة بينيت – لبيد، مع أنه من المبكر الحكم على نهاية نتنياهو سياسياً.

6- بينيت في مواجهة التحديات:

كتب طاقم معهد السياسة والاستراتيجية في إسرائيل، أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة ورثت دولة تعيش عصفاً حاداً في كل ما يتعلق بقدراتها للتصدي للأزمة متعددة الأبعاد التي تغرق فيها، فغياب سياسة مرتبة وعدم القدرة على اتخاذ وتنفيذ القرارات الضرورية كشفت فجوات خطيرة أمام التحديات الأمنية الاستراتيجية التي يقف أمامها الكيان الغاصب. وفي ما يلي ابرز التحديات والتهديدات التي تستوجب رداً فورياً من الحكومة، والتوصيات للتصدي لها:

أ – العلاقات مع الولايات المتحدة: جسدت حملة "حارس الأسوار" الحاجة الحرجة لإسرائيل لإسناد أمريكي، سياسي (حرية العمل) وعسكري (المخزونات) والتنسيق الأقصى مع الإدارة الاميركية في سياقات أوسع بكثير من غزة. لقد كشف التصعيد الوزن المتزايد للخط النقدي تجاه إسرائيل في صفوف الجيل الشاب في الحزب الديمقراطي وناخبيه، في أوساط يهود الولايات المتحدة وحتى في معقل التأييد الأبرز لها – الكونغرس. ويدور الحديث هنا عن مس شديد ومتواصل في مكانة إسرائيل كإجماع يتجاوز الأحزاب، والذي هو أحد ذخائرها الأهم في الولايات المتحدة (حليفتنا الأكبر) بحسب التوصيف الاسرائيلي.

لقد دخل رئيس الوزراء المنصرف نتنياهو في مواجهة مع الإدارة حول نية واشنطن العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران. ودار الحديث في حينه عن صراع عديم المنفعة كونه يصطدم مع جدول الأعمال الاستراتيجي العالمي للولايات المتحدة التي تسعى إلى حماية أجنحتها والتفرغ للصراع على التفوق حيال الصين. وقد أصبح التحدي الإيراني والعودة إلى الاتفاق النووي نقطة أرخميدس بين إسرائيل والولايات المتحدة، من شأنها أن تؤثر سلباً على جملة العلاقات بين الحليفتين، وتمس بالقدرة على "أن نتلقى من الولايات المتحدة المساعدة والإسناد والضمانات اللازمة لإسرائيل في وجه إيران وفي جملة من الساحات الأخرى" بحسب الرغبة الاسرائيلية.

ثمة تحد آخر من شأنه أن يسمم العلاقات المشتركة، وهو المنافسة بين القوتين العظميين–الولايات المتحدة والصين. فالإدارة الأمريكية ترى الانتصار على الصين مهمة تاريخية، شبه "دينية"، ملقاة على عاتقها، في إطار الصراع على الحرية وتفوق طريقة الحكم الليبرالية الديمقراطية والنظام العالمي. وسياسة إسرائيل تجاه الصين من شأنها أن تتركها خارج الجبهة الدولية التي تقيمها إدارة بايدن. فواشنطن توضح لإسرائيل، بما في ذلك علناً، بأنها قلقة من مستوى اقبالها على الاستثمارات الصينية، ولا سيما في القطاع التكنولوجي، مما يعرض المصالح الحيوية الأمريكية للخطر.

على المستوى الأكثر إلحاحاً، مطلوب "تفكيك اللغم" حيال الإدارة الحالية في مسألة إيران. وعلى حكومة بينيت أن تستعيد الثقة حيال إدارة بايدن. وذلك من خلال الانتقال من الدبلوماسية الصاخبة والمتصادمة إلى حوار هادئ وحميم معها يقوم على أساس التوافق المشترك حول الحاجة لمنع السلاح النووي عن إيران وعلى قنوات التعاون الاستخباري الأمني والعملياتي بين الدولتين. وعلى حكومة بينيت أن تشطب إشارات نية العمل عسكرياً ضد البرنامج النووي الإيراني عن جدول أعمالها – فهي خطوة ليس فيها أي منطق في التوقيت الحالي، الذي ستدحرج فيه العودة إلى الاتفاق النووي القدرات النووية الإيرانية إلى الوراء للسنوات المقبلة. بدلاً من ذلك، مطلوب الدخول مع الإدارة إلى تنسيق استراتيجي مشترك وإلى حوار عن المقابل الذي ستحصل عليه إسرائيل والضمانات في حال لم ينجح هذا التنسيق في تحقيق الهدف المعلن للوصول إلى اتفاق أقوى وأطول مع إيران.

في السياق الصيني، لإسرائيل مصلحة عميقة في انتصار الولايات المتحدة بالمنافسة مع الصين، وهي ملزمة بالانخراط في جبهة الدول الديمقراطية التي تبنيها الولايات المتحدة، بما في ذلك في سياقات التكنولوجيا (التي تجلب فيها إسرائيل ذخائر حقيقية إلى الطاولة). إسرائيل مطالبة بحسم استراتيجي لأن تؤيد المصالح الأمريكية بشكل مطلق حيال الصين، وأن تتصرف حيال الإدارة بتنسيق وتعاون وشفافية كاملة في كل ما يتعلق بعلاقاتها مع الصين. وأخيراً، مطلوب لإسرائيل أن تبلور خطة وطنية شاملة لترميم مكانتها ثنائية الحزب في الولايات المتحدة وعلاقاتها مع يهود الولايات المتحدة والحزب الديمقراطي.

ب – ميزانية وخطة متعددة السنوات: اثنان من السياقات الاستراتيجية الواضحة في إسرائيل، اللذان يرسمان لها اتجاهاً بعيد المدى وسلم أولويات وسياسة محدثة في مواجهة الواقع المتغير، تعطلا في السنوات الأخيرة،

وهما: ميزانية الدولة، والخطة متعددة السنوات للجيش الإسرائيلي. وغياب ميزانية تستشرف المستقبل، ترك إسرائيل بدون جواب مرتب حيال الشرخ الاقتصادي – الاجتماعي غير المسبوق، مع عجز متضخم وبلا قدرة على سد الفجوات الخطيرة في استعدادات الجبهة الداخلية في حالات الطوارئ وفي السياقات الصحية والأمنية. وبالتالي فغياب الميزانية لم يسمح للجيش الإسرائيلي بتنفيذ خطته متعددة السنين (تراش)، بشكل يمس بقدرته على بناء أجوبة وقدرات عملياتية بالتحديات الأمنية الناشئة– وهي سياقات تستغرق سنوات. بالتالي على الحكومة أن تبلور فوراً ميزانية تتصدى للتحديات وللواقع المتغير.

الكابينت والجيش مطالبان بإعادة احتساب المسار وتنفيذ تعديلات على الخطة متعددة السنين في الجيش الإسرائيلي "تنوفا"، وسد ثغرات خطيرة في جاهزية الجبهة الداخلية للحرب. وذلك في ظل تعريف نقطة عمل، وأهداف وسلم أولويات تناسب الظروف الجديدة، في أعقاب كورونا والمعركة الأخيرة في غزة؛ والحسم في شكل تموضع ميزانية المساعدة الأمريكية المستقبلية لتسلح الجيش الإسرائيلي بمنظومات سلاح متطورة وبمضاعفات قوة.

ج – ملفات السياسة الاقتصادية–الاجتماعية التي تنوي الحكومة الجديدة اتباعها. فبحسب توجهات بينت، فهو يسعى بقوة لتبني سياسات ليبرالية متشددة تركز على تحرير الاقتصاد من المعوقات التي تحد من نموه، عبر خفض الضرائب وإطلاق حرية السوق من دون الالتزام بأى دعم حكومي للفئات التي ستتأثر بمثل هذه السياسات، وهو ما سيلقى اعتراضات كبيرة من أحزاب شريكة في الائتلاف مثل حزبي "ميرتس" و"العمل" ذوي التوجهات اليسارية الداعية لدولة الرفاه، وأيضاً حزب (يوجد مستقبل) "يش عتيد"– الشريك الأكبر في الائتلاف– الذي يتبنى موقف الدفاع عن مصالح الطبقة المتوسطة التي تطالب بفرض أعباء ضريبية أكبر على الفئات الأعلى دخلاً وعلى المصالح الرأسمالية الكبيرة مقابل خفض الضرائب على الطبقة المتوسطة نفسها. ومن المؤكد أن حكومة بينت ستتعرض لاختبار صعب حينما يحل موعد مناقشة الميزانية الحكومية في الكنيست، وهو الاختبار الذي طالما أسقط حكومات عديدة في إسرائيل كان آخرها الائتلاف الذي قاده نتنياهو مع بيني غانتس زعيم حزب "كاحول لافان" في ديسمبر/ كانون الاول من العام الماضي. وبحسب تصريحات بينت بعد توليه الحكومة، فإنه وعد بالعمل من أجل جميع المواطنين وأن الأولويات ستكون إصلاحات في التعليم والصحة والتخلص من الروتين الحكومي. ولكن بينت لم يشرح كيف سيفعل ذلك في ظل تباين

الأيديولوجيات داخل الائتلاف الذي يقوده. أيضاً من المتوقع أن يثير نواب "القائمة العربية الموحدة"– التي تعتبر أول كيان سياسي من عرب 48 يشارك في ائتلاف حاكم في إسرائيل على مدى تاريخها– المشكلات في حالة عدم تحقق الوعود التي تلقوها من بينت ولابيد بتوجيه مخصصات ضخمة للوسط العربي، والتراجع عن بعض السياسات المطبقة ضد عرب النقب على وجه الخصوص والتي استهدفت أراضيهم وحقوقهم في البناء عليها أو التصرف فيها. ولا يمكن تجاهل واقع أن العلاقات العربية –اليهودية داخل إسرائيل تتسم بالتوتر العنيف في الفترة الأخيرة، وسيتعين على بينت معالجة هذا الوضع بدون أن يخسر اليمين المتشدد الذي ينتمي هو نفسه إليه، أو "القائمة العربية" التي يمكن أن يؤدي انسحابها من الائتلاف حال عدم تحقيق مطالبها، أو حال تجدد المواجهات بين العرب واليهود في المدن المختلطة، إلى إسقاط الحكومة.

وفيما يتعلق بالسياسات الأمنية، فإن بينت الرافض لمبدأ حل الدولتين سيتعرض لاختبار صعب آخر من داخل الائتلاف الذي يقوده، فأحزاب مثل "ميرتس" و"العمل" و"القائمة الموحدة" تقبل بهذا المبدأ وتريد تسوية الصراع مع الفلسطينيين على أساسه، ويتفق معها –بشروط معينة– حزبا "يش عتيد" و"كاحول لافان"، ومن ثم فإنه في حال دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى فتح مسار جديد للتفاوض بين إسرائيل والفلسطينيين على أساس مبدأ حل الدولتين، فإن الائتلاف يمكن أن يتعرض للتشقق والسقوط. وبرغم ذلك، فإن بينت قد يراهن على إمكانية إقناع الأحزاب الرافضة لحل الدولتين بالقبول بدخول عملية سلام بناءً على هذا المبدأ مع وعد بأن يقتصر ذلك على مجرد الدخول في المفاوضات دون التزام حقيقي بالتوصل إلى حل للصراع من خلاله، وهو عين ما فعله رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو عام 2009 عندما قبل حل الدولتين نظرياً فيما وعد حلفاءه من جبهة اليمين بأن يرفضه عملياً.

د– علاقات اليهود مع العرب في إسرائيل: العنف الذي تفجر في المجتمع العربي على خلفية التصعيد في غزة مثل شرخاً عميقاً في علاقات العرب واليهود، وقنبلة موقوتة تهدد إسرائيل كدولة قانون سليمة. يدور الحديث عن تعبير لفشل طويل السنين لإسرائيل في مجال الاندماج وقدرة الحكم وإنفاذ القانون، حين تتفشى الجريمة والعنف. وثمة مشكلة في قدرة حكم بارزة بشكل واضح أيضاً في الضفة الغربية وتجاه المتطرفين اليهود الذين أخذوا القانون بأيديهم. وبالتالي فالحكومة ملزمة بأن تطبق إنفاذاً لا هوادة فيه لإعادة النظام (استخبارات، اعتقالات، محاكمات، عقاب رادع)، الذي هو حيوي لإعادة الحياة إلى مسارها السليم ومعالجة

رأب الصدع بين الجماعات الأهلية في المدن المختلطة. بالتوازي، مطلوب أن تنفذ بشكل فوري وبتوسع الخطط الوطنية والميزانيات لمعالجة المجتمع العربي. ويجب أن يكون القضاء على الجريمة في بؤرة الجهد، وكذا تشجيع القيادات المحلية ودعمها، وتسريع سياقات الاندماج حيال المجتمع اليهودي ومؤسسات الدولة.

هـ – الساحة الفلسطينية: لقد فشلت الاستراتيجية الإسرائيلية وانهار المفهوم الذي يقول إن الاعتراف بحكم حماس في غزة وتحسين الظروف المدنية في القطاع من جهة وإضعاف السلطة في الضفة من جهة أخرى – سيمنع مسيرة سياسية على أساس حل الدولتين في ظل الحفاظ على التوازن الأمني. فجاء التصعيد في غزة ليثبت أن جدول الأعمال الأيديولوجي الديني لحماس يتغلب على كل باقي اعتباراتها في لحظة الاختبار. في المقابل، ونتيجة لسياسة إسرائيل، أخذت السلطة الفلسطينية تضعف بشكل قد يجتذب إسرائيل بالتدريج إلى إدارة حياة السكان الفلسطينيين؛ وفرز قوات من الجيش الإسرائيلي للساحة على حساب قدرته على التركيز على التحديات الاستراتيجية بوجه إيران والجبهة الشمالية، الامر الذي يستوجب من إسرائيل أن تقلب سلم الأولويات تجاه الساحة الفلسطينية. فعليها أن تعمل على احتواء حماس، بدون المساومة على تحسين الظروف الإنسانية في القطاع التي هي مصلحة إسرائيلية. وبالتوازي، عليها أن تغير وبشكل جذري نهجها تجاه السلطة الفلسطينية التي تمثل البديل السياسي لحل النزاع، والتي يجب تعزيزها بكل وسيلة كمنظومة سلطوية. فضلاً عن ذلك، على إسرائيل أن تسعى إلى بناء السلطة، وإلا فإن البديل الوحيد في القطاع سيبقى دوماً إسرائيلياً.

و – الأردن: في ظل أزمة كورونا والتصعيد الأخير في غزة، فإن استقرار المملكة الهاشمية وتعاونها مع إسرائيل كان قيد الاختبار. خطوات إسرائيلية في السنوات الأخيرة، مثل خطة الضم، والجدال على حجوم المياه، والمواجهات حول القدس والتخوف (المسنود) لدى الأردن من تآكل مكانته في الأماكن المقدسة لصالح السعودية – كلها مست بنسيج العلاقات مع المملكة وضعضعت اتفاق السلام معه.

ليس للأردن بديل. التعاون الأمني مع المملكة يحمي الحدود الأطول لإسرائيل ويبقيها هادئة وآمنة ويوفر لها عمقاً استراتيجياً بما في ذلك حيال إيران. وعليه يجب على حكومة بينيت أن تعيد بناء العلاقات مع الأردن وتعمل في الساحة الإقليمية والدولية لتجنيد المساعدة لتعزيز استقراره الداخلي. ومن الحيوي تعزيز دور الأردن في حماية وتعميق الوضع الراهن في الأماكن المقدسة داخل القدس، وكقاعدة الامتناع عن خطوات مهينة من

شأنها أن تكون هدامة لمكانة الملك الأردني عبد الله واستقرار المملكة، المهددين على أي حال، والمس بالخلفية الاستراتيجية لإسرائيل.

ز – السياسة الخارجية التي ستتبناها حكومة بينت، خاصة وأنها تولت السلطة في ظل أزمات ثلاث كبرى تلوح في الطريق:

الأزمة الأولى، سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإحياء الاتفاق النووي مع إيران الذي انسحبت منه عام 2018، وثمة اتفاق بين معظم أحزاب الائتلاف الجديد في إسرائيل على أن التصدي لمثل هذا الاحتمال أمر ضروري، وأن الحكومة يجب أن تبذل كل ما في وسعها لإقناع واشنطن بإعادة التفاوض مع إيران على الأقل بحيث تشترط هذه المفاوضات ضرورة تمديد الفترة الزمنية التي تُفرض فيها قيود على عملية تخصيب المواد النووية في المفاعلات الإيرانية، بالإضافة إلى ضرورة وقف التجارب الإيرانية على الصواريخ الحاملة للقنابل النووية. ولأنه من غير المرجح أن تستجيب واشنطن للمطالب الإسرائيلية، فإن حكومة بينت ستتعرض لاختبار صعب في حال عودة واشنطن للاتفاق بشروطه القديمة عند توقيعه عام 2015، فهى لا يمكنها المجازفة بالدخول في صدام مع الحليف الأمريكي الضامن الأساسي لأمنها، كما لن تتحمل الوقوف عاجزة أمام القرار الأمريكي حين اتخاذه خوفاً من هجوم المعارضة الإسرائيلية أو بعض أحزاب الائتلاف الحاكم نفسه.

والأزمة الثانية، ازدياد الحملات الدولية ضد إسرائيل، والتي تستخدم المحكمة الجنائية الدولية لتوجيه اتهامات لها بارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين، وهو ما قد يتسبب في تعرض مسؤولين إسرائيليين سابقين وحاليين للتوقيف عند زياراتهم لأي بلد موقع على اتفاقية هذه المحكمة. كذلك فإن المنظمة التي تدعو لعزل إسرائيل وتوقيع عقوبات دولية عليها بسبب جرائمها ضد الفلسطينيين (والمعروفة اختصاراً بـ(BDS) تتزايد حملاتها حالياً لنزع الشرعية الأخلاقية عن إسرائيل. كما تتزايد أعداد الأكاديميين والسياسيين في العالم بأسره الذين يتعاطفون مع مثل هذه الحملات، ومن ثم سيكون من الصعب على حكومة يقودها شخص متشدد مثل بينت يرفض السلام مع الفلسطينيين ويدعو لقتل من يتحدي منهم إرادة إسرائيل في ضم الأراضي المحتلة، أن تتصدى لمثل هذه الحملات المعادية، بل إن وجوده على رأس السلطة قد يعطي مشروعية أكبر لمثل هذه الحملات.

والأزمة الثالثة، محاولات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومصر إطلاق عملية سلام على أساس حل الدولتين. وكما أوضحنا سابقاً، يمكن أن يثير هذا الطرح مشكلات داخل الائتلاف الحاكم، وستزيد الضغوط الخارجية من حدة هذه المشكلات، كما ستؤدي حتماً إلى توترات في العلاقات الإسرائيلية مع هذه الأطراف.

ح – "عقدة نتنياهو" التي جسدت أزمة الأحزاب والنظام السياسي الإسرائيلي برمته. فبرغم خسارة نتنياهو لمنصبه، إلا أنه لم يختف من الحلبة السياسية، وقد توعد في أول اجتماع عقده مع حلفائه بعد خروجه من المنصب بالاستمرار في العمل من أجل إسقاط الحكومة التي يقودها بينت والتي وصفها بـ "الحكومة اليسارية التي تشكل خطراً داهماً على أمن اسرائيل". ويدرك نفتالي بينت على وجه الخصوص أنه ما لم تكتمل دائرة الحصار حول نتنياهو بصدور حكم من المحكمة بإدانته في جرائم الفساد التي يحاكم فيها حالياً، فإنه في المعارضة سيكون أكثر خطراً عليه، لاسيما أن الصراع بين الرجلين لا يتعلق بالمنافسة على موقع رئيس الوزراء فقط، بل يمتد إلى مستوى أبعد يتعلق بطموحات بينت لتولي زعامة جبهة أحزاب اليمين في إسرائيل. ويدرك بينت أن نتنياهو لم يفقد وهجه وجاذبيته كزعيم لليمين حينما تحدى الزعيم السابق لـ"ليكود" ارئيل شارون عام 2005 وأجبره على الرحيل عن الحزب وتأسيس حزب باسم "كاديما". كما أن نتنياهو الذي كان قد خسر الانتخابات أمام منافسه من حزب "العمل" ايهود باراك عام 1999، عاد أكثر قوة لمنصب رئيس الحكومة عام 2009 وبقي في منصبه إثنى عشر عاماً متواصلة.

يعرف بينت كل هذا التاريخ، لذلك فإن قيادة نتنياهو للمعارضة حالياً ستضع بينت تحت ضغوط هائلة، فهو يخشى نجاح حملة نتنياهو في أوساط مصوتي اليمين والتي تصوره (أى بينت) على أنه يمثل "اليمين المزيف" الذي لا يعدو كونه يسارياً مشوهاً، خاصة وأن نتنياهو لن يتورع عن استغلال أي إخفاق لبينت في الداخل أو الخارج للتأكيد على عدم جدارته بحكم إسرائيل، وخاصة في قضايا حساسة مثل منع عودة الولايات المتحدة الأمريكية للاتفاق النووي مع إيران، حيث من المتوقع أن يوجه نتنياهو اتهامات لبينت بالعجز وقلة الخبرة إذا ما فشل في هذا الملف وسيدعي أنه كان قادراً على منع الخطر عن إسرائيل لو كان في السلطة.

كذلك يمكن أن يستغل نتنياهو أى مواجهة عسكرية مستقبلية مع حركة حماس في غزة لتأكيد فشل بينت، حيث كان الأخير على مدى السنوات الماضية يتهم نتنياهو بالضعف في مواجهة حماس، ولم يكن يقنع بمبررات

مثل ضرورة التعامل مع الضغوط الخارجية في تحديد مدى المواجهة مع الحركة التي تحكم قطاع غزة. بمعنى آخر، وفي ظل أن الهدنة الأخيرة بين حماس وإسرائيل والتي أعقبت حرب إطلاق صواريخ كثيفة نحو الأخيرة، ليست مستقرة وقد تتجدد المواجهات معها قريباً، فإن نتنياهو، في هذه الحالة، سيشير إلى تناقض مواقف بينت في حال اتبع السياسة نفسها التي كان يتبناها هو نفسه مع حماس في كل المواجهات التي وقعت معها منذ عام 2012.

7 – بينيت أكثر يمينية:

لقد حرص بينيت في أول خطاب ألقاه أمام الكنيست كرئيس للحكومة، على أن يظهر بالمظهر الذي سبق أن أكده مراراً وتكراراً وهو أنه أكثر يمينية من رئيس الحكومة المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو بدرجات. ومعروف أن بدايات بينيت كانت مع حزب الليكود الذي انضم إليه العام 2006، وشغل العام 2007 منصب رئيس حملة نتنياهو لانتخابات الليكود الداخلية. وعارض بينيت تجميد الاستيطان في الأراضي المحتلة منذ 1967، وفي العام 2010 شغل منصب المدير العام لـ "مجلس مستوطنات يهودا والسامرة" (الضفة الغربية). وفي العام 2012 انتخب رئيساً لـ"البيت اليهودي"، حزب الصهيونية الدينية. وخلال الأزمة السياسية الإسرائيلية الأخيرة المستمرة منذ أكثر من عامين، استقال وزميلته أييلت شاكيد من حزب "البيت اليهودي"، وأقاما حزب "اليمين الجديد"، ثم حزب "يمينا" الحالي. واعتبر تأسيس حزب جديد قبل أي شيء بمثابة اعتراف من جانبهما بوجود سقف زجاجي انتخابي قطاعي لحزبهما السابق. ووفقاً لما كتبه كذلك بعض المحللين الإسرائيليين، أدرك كلاهما عدم وجود عدد كاف من الإسرائيليين المعنيين بشراء السلعة الأيديولوجية للصهيونية الدينية المكونة من التطرّف السياسي، والمسيحانية، والعنصرية، وكراهية المثليين. ولكن ذلك لا يدل على أنهما أصبحا معتدلين سياسياً، أو أنهما غادرا خانة اليمين المتطرّف. وسبق لبينيت في إحدى المقابلات التي أدلى بها في الماضي، العام 2017، أن قال إن ما يقف في صلب تطلعاته هو تحويل الحزب الذي يقف على رأسه إلى حزب ذي مظلة واسعة للغاية تكون أكثر صهيونية، وبوسعها أن تكون سقفاً للجميع. وردّاً على سؤال عما يختلف هذا الحزب الذي يسعى إليه عن حزب الليكود؟ قال بينيت إن الليكود لا ينفك عن رفع لواء الأمن وفقط الأمن. وفي حال الالتزام بهذا اللواء وحسب، ستصل إسرائيل حتماً إلى أماكن ليست جيدة وغير مُحبّذة

من طرفه، مثل الانفصال عن قطاع غزة، وخطاب بار إيلان، وما شابه ذلك. لكن عندما تستند إلى الأساس اليهودي، فستكون في مكان آخر على الإطلاق. وستمسي قوة صمودها أمام الضغوط ذات جذور أعمق بكثير، وهذا الأمر سيشع على كل شيء. وتعكس أقوال بينيت هذه إصرار الصهيونية الدينية على إعادة تصميم المجتمع الإسرائيلي وفقاً لصورة الصهيونية الحالية كخليط من النزعتين القومية والدينية.

ينبغي القول كذلك إنه في سياق تسويق حزب آخر، عضو في الائتلاف الحكومي الحالي، وهو "أمل جديد"، من طرف زعيمه جدعون ساعر، الذي انفصل عن حزب الليكود، كان من المُلفت أن أكثر ما يهمه أيضاً هو إبراز حقيقة أنه إلى يمين نتنياهو، لا فيما يحيل إلى المستقبل فحسب إنما أيضاً في كل ما يتعلق بمسيرته السياسية حتى الآن والتي بدأت كناشط في صفوف حزب "هتحيا– تحالف أمناء أرض إسرائيل" الذي تأسس إثر اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل على خلفية أن هذه الاتفاقية انطوت على الانسحاب من شبه جزيرة سيناء. وبعد ذلك، في العام 1999، عُيّن ساعر سكرتيراً للحكومة، وفي إطار وظيفته هذه ترأس وفداً إسرائيلياً إلى الأمم المتحدة لإحباط مساعي إقامة لجنة تحقيق دولية لتقصي وقائع ما ارتكبته قوات الجيش الإسرائيلي في مخيم جنين للاجئين الفلسطينيين إبان الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وقد انتخب ساعر للكنيست ضمن قائمة الليكود العام 2002 وكان من معارضي خطة فك الارتباط مع قطاع غزة التي أيدها نتنياهو، وبادر إليها رئيس الحكومة الإسرائيلية الاسبق أريئيل شارون ونفذها العام 2005 وانفصل عن الليكود وأسّس حزب كديما المنحل. وشغل ساعر منصب وزير التربية والتعليم في حكومة نتنياهو الثانية بين الأعوام 2009–2013، وخلال ولايته أقيمت "كلية أريئيل" في الأراضي المحتلة منذ 1967، وأدخل موضوع "محبة أرض إسرائيل ومعرفتها" ضمن مناهج التعليم، وهو يشمل جولات للتلامذة في الخليل والحرم الإبراهيمي الشريف وغيرهما. وفي العام 2013 تولى منصب وزير الداخلية في حكومة نتنياهو الثالثة فوقف على رأس حملة مكافحة "المتسللين غير الشرعيين"، وهم طالبو لجوء من أفريقيا. وخلال تولي ساعر منصب وزير التربية والتعليم كان من مؤججي حملة الضغط على الجامعات الإسرائيلية من أجل أن تتماهى مع الخطاب اليميني الآخذ بالهيمنة على المجال العمومي في إسرائيل وإقصاء ما يعرف بالتوجهات ما بعد الصهيونية. وفي أثناء ولايته بدأ الحديث عن وجوب اعتماد "مدونة أخلاقية" للمحاضرين في الجامعات، والذي سرعان ما تلقفه خليفته في هذه الوزارة، نفتالي بينيت، وتم نشر مدونة كهذه العام 2017 في سياق استمرار الجهود الكبيرة

والحثيثة لليمين الإسرائيلي لا سيما الديني الصهيوني منه للسيطرة والتأثير على صوغ المجال العمومي ومنه المؤسسة الأكاديمية، بغية تكريس غايتين: تأكيد الهوية اليهودية في بُعدها الديني أو التراثي، والتضييق على النشاط السياسي لمحاضرين ينتقدون سياسات إسرائيل في الضفة الغربية وينتظمون ضمن حركات مناهضة للاحتلال. وبخصوص المواقف السياسية، يؤيد ساعر ضم مناطق ج في الضفة الغربية، ويعارض أي مفاوضات مع الفلسطينيين، وإقامة دولة فلسطينية. ومع أنه أعلن تأييده لخطة "صفقة القرن"، إلا إنه أوضح أن الخطة إشكالية كونها تعترف في نهاية المطاف بدولة فلسطينية في شروط محدّدة. وقال في مؤتمر عقده "معهد أبحاث الأمن القومي" في بدايات 2020: "إن دولة فلسطينية في معظم أراضي الضفة ومستوطنات يهودية هي بمثابة جيوب، ليست جزءاً من رؤيتي ورؤية المعسكر القومي. وإلى جانب مشاعر الفرح والمعنويات العالية (التي اثارتها "صفقة القرن") ثمة مخاوف من خريطة لا يفترض وفقاً لها أن تبقى معظم أراضي الضفة بأيدينا"! وهذا الموقف ليس جديداً، إذ سبق لساعر أن هاجم نتنياهو عقب خطاب بار إيلان 1 (2009) واتهمه بالإفراط في تقديم بوادر حُسن نية إلى السلطة الفلسطينية. وفي مؤتمر الحوار الاستراتيجي بين إسرائيل وأستراليا (القدس، 2019)، قال إن نتنياهو "شريك في وهم حلّ الدولتين"، وهو الحلّ الذي فشل برأيه على مدار الأعوام الثمانين الفائتة وسيفشل في المستقبل لأن "الفلسطينيين غير قادرين على قبول أي تسوية"، وهم "غير جادين في إنهاء الصراع، وجادون فقط في تربية أبنائهم على الكراهية وقتل اليهود، سواء بواسطة الحجارة أو المركبات أو السكاكين أو الأسلحة والقذائف الصاروخية". ورأى أن على الفلسطينيين أن يكتفوا بحكم ذاتي مرتبط بالمملكة الأردنية، وأن يسلّموا بحقيقة أنه لن تكون لهم دولة مستقلة ابداً! بالرغم من كل ذلك فإن الصمغ الذي يجمع حكومة بينيت– لبيد، هو معارضة نتنياهو الشخص وليس السياسة. وبناء على ذلك فليس من المبالغة القول إن بقاء هذه الحكومة أو عدمه من شأنه أن يظل مرهوناً ببقاء نتنياهو في الحلبة السياسية الإسرائيلية أو عدمه، وهو ما ستظهره الأيام المقبلة، ربما عاجلاً أو آجلاً.

8 – خاتمة:

تخوض الحكومة الاسرائيلية الجديدة، بقيادة نفتالي بينيت زعيم حزب يمينا، رهان التغيير ومن ورائها ائتلاف غير متجانس من أحزاب اليسار واليمين، ومعارضة قوية وعد نتنياهو بأن يكون صوتها العالي حتى إسقاط من اتهمهم بسرقة أصوات اليمين وتحويلها لصالح اليسار.

لقد عمل بينيت لسنوات إلى جانب نتنياهو وكان يوماً من أكثر حلفائه وفاء قبل أن ينقلب عليه ويتحالف مع اليسار الإسرائيلي والإخواني منصور عباس زعيم القائمة العربية للإطاحة به.

بينيت هو رئيس وزراء إسرائيل الثالث عشر مُنذ 13 يونيو/ حزيران 2021. وقد كان شغل منصب الوزير في ثلاث وزارات في آن واحد إذ كان وزير الاقتصاد ووزير الخدمات الدينية ووزير القدس والشتات. وهو رئيس قائمة البيت اليهودي في الكنيست التاسعة عشرة. وشغل مناصب عسكرية في وحدة النخبة. وعمل في مجال التكنولوجيا المتطورة كما له نشاطات على مستوى الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية فتولى منصبا في مجلس الاستيطان العام في الضفة الغربية.

يعتبر من أشد المعارضين لقيام دولة فلسطينية. و قد أصبح رئيس وزراء إسرائيل بعد تشكيل حكومة ائتلافية خلفًا لرئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو. وهو يحمل أيديولوجية يمينية واضحة ويدعم حق إسرائيل المزعوم في ما يسمى أرض إسرائيل الكبرى التي تشمل أراض من النهر إلى البحر. وهو يدعم بناء المستوطنات ويدعو إلى ردود الفعل العسكرية دائما لا السياسية على العمليات المسلحة الفلسطينية. وهو ينفذ عملية سياسية بعيدة كل البعد عن المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، لحسم قضايا الوضع النهائي التفاوضية من جانب واحد وبقوة وغطرسة الاحتلال. وفي الوقت الذي يحاول بينت وأركان فريقه المتطرف تهميش القضية الفلسطينية وإزاحة العملية السياسية الشرق أوسطية عن سلم اهتمامات الإدارة الأميركية والمجتمع الدولي بحجج وذرائع واهية ومتعددة، تواصل جرافات الاحتلال تنفيذ المزيد من القرارات والتعليمات التي يصدرها المستوى السياسي والعسكري لتعميق عمليات الاستيلاء على أراضي المواطنين الفلسطينيين وهدم منازلهم ومنشآتهم، وتواصل عصابات المستوطنين ومنظماتهم الإرهابية المسلحة اعتداءاتها وهجماتها على المواطنين الفلسطينيين وأرضهم وممتلكاتهم وزيتونهم، في أوسع عملية سياسية استعمارية تنفذها حكومة بينت ميدانياً وعلى الأرض لتحقيق أهداف إسرائيل ومصالحها الاستعمارية التوسعية في الضفة الغربية

المحتلة بما فيها القدس الشرقية. وهذا يفسر لماذا تسابق حكومة الاحتلال الزمن لفرض المزيد من التغييرات الاستعمارية على الواقع التاريخي والقانوني والديموغرافي القائم في الضفة، لإقناع المجتمع الدولي بحقيقة تلك التغييرات الاستعمارية وتطالب بالتعامل معها كحقائق وأمر واقع مفروض يجب التعامل معه والتسليم به، وهي القراءة السياسية أيضاً لمشروع إسرائيل الهادف لتخريب أية فرصة لتنفيذ مبدأ حل الدولتين.